

تُصَدِّر اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ثلثي انبعاثات غاز الاحتباس الحراري في العالم، وكثير منها معرض لمخاطر كبيرة مرتبطة بالمناخ. وسوف تحتاج هذه الاقتصادات إلى قدر كبير من التمويل للعمل المناخي في السنوات القادمة للحد من انبعاثاتها والتكيف مع الآثار المادية لتغير المناخ.

ويشكل التمويل الخاص عنصرا رئيسيا في تحقيق هذه الأهداف، نظرا للضغوط الواقعة على الميزانيات العامة في أعقاب أزمة كوفيد-19 ونتيجة لتشديد شروط إقراض الكيانات السيادية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والأسواق النامية. ويمثل وضع السياسات الصحيحة بشأن المناخ، بما فيها تسعير الكربون، أهمية بالغة لتحفيز تمويل القطاع الخاص للعمل المناخي. فالسياسات المناخية وتمويل العمل المناخي مكملان لبعضهما البعض – تحسين السياسات يحفز الاستثمار الخاص، مما يساعد على تحقيق أهداف السياسات.

ويدرس الفصل 2 التحديات الماثلة أمام زيادة تمويل القطاع الخاص للعمل المناخي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية والفرص المتاحة، ولا سيما أدوات التمويل المبتكرة التي تساعد في التغلب على بعض التحديات الرئيسية.

ومن بين التحديات التي تعوق التوسع بحسم وسرعة في تمويل القطاع الخاص للعمل المناخي نقص مشروعات البنية التحتية منخفضة الكربون والمشروعات التكنولوجية القابلة للاستثمار، والافتقار إلى الفعالية في تسعير الكربون، وعدم تطوير بنين المعلومات المناخية بشكل كامل (التصنيفات وعمليات الإفصاح والبيانات)، والتعقيدات في التوفيق بين مصادر التمويل والطلب عليه. ونتيجة لذلك، فإن المخاطر المصاحبة للاستثمار في أصول اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية غالبا ما تعتبر مرتفعة للغاية وهو ما يؤدي إلى تثبيط المستثمرين الذين كان من شأنهم، بخلاف ذلك، إيلاء اهتمام شديد للأصول المستدامة.

وبرغم النمو السريع للاستثمارات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة، لا يزال تأثيرها على المناخ غير واضح. ويبين هذا الفصل أن اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لا تزال تعاني من نقص هذه الاستثمارات نظرا لتدني درجاتها المسجلة على مستوى المسائل البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة المؤثرة على النظام وتراجع مخصصات الاستثمار من صناديق البيئة، والمسائل الاجتماعية والحوكمة.

ويمكن لأدوات التمويل المبتكرة، مثل صناديق الاستثمار في السندات الخضراء في الأسواق الصاعدة، أن تتغلب على بعض هذه التحديات، وأن توسع قاعدة المستثمرين. أما أدوات الدين القائمة على النتائج، مثل السندات المرتبطة بالاستدامة، فيمكن أن تعود بالنفع على جهات الإصدار في الأسواق الصاعدة – إذا كانت الجوانب الرئيسية في العقود محددة بالشكل المناسب.

وتضطلع بنوك التنمية متعددة الأطراف ومؤسسات تمويل التنمية بدور بالغ الأهمية في زيادة تمويل القطاع الخاص للعمل المناخي، إذ يمكنها أن تساعد على إنشاء مشروعات العمل المناخي في البلدان منخفضة الدخل، وعلى تصميم أدوات مالية جديدة وتنفيذها للاستفادة من الاستثمارات الخاصة، وتوفير القدرة على استيعاب المخاطر لجذب مجموعة أوسع من المستثمرين. ويمكن المساعدة على تحقيق هذه الأهداف من خلال الجمع بين زيادة حصة التمويل بالمشاركة في رأس مال هذه المؤسسات، وزيادة الرغبة في المخاطرة وتوفير مزيد من الموارد.

ويستطيع صندوق النقد الدولي أيضا القيام بدور مهم، بما في ذلك من خلال الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة الذي أنشأه حديثا. فصندوق النقد الدولي بإمكانه المساعدة على تعزيز بنين المعلومات المناخية ودعم اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من خلال تصميم السياسات المناخية الداعمة وتنفيذها، بما فيها تسعير الكربون. ومن شأن التمويل من الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة مساعدة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المستوفية للشروط والمؤهلة للاستفادة من موارده على معالجة التحديات الهيكلية الأطول أجلا التي يفرضها تغير المناخ بتوفير تمويل طويل الأجل بتكلفة معقولة والمساعدة على تحفيز التمويل (العام) والخاص. ويمكن كذلك الاستفادة من موارد الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة في تهيئة مناخ يحفز على الاستثمار من خلال النهوض بتدابير الإصلاح لتحسين البيئة التنظيمية وزيادة صلابة البنية التحتية اللازمة لمعالجة تغير المناخ.

وللاطلاع على الأشكال البيانية، يُرجى الرجوع إلى النسخة الإنجليزية من الملخص الوافي والتقارير الكامل من خلال هذا الرابط:  
<https://www.imf.org/en/Publications/GFSR/Issues/2022/10/11/global-financial-stability-report-october-2022>.